



خطاب

نائب رئيس مجلس وزراء
الجمهورية اللبنانية
الأستاذ عصام فارس

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها التاسعة والخمسين

نيويورك في ٢٢ أيلول ٢٠٠٤

(الرجاء متابعة النص عند الإلقاء)

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017**

السيد الرئيس
اعضاء الجمعية العامة
ايها الحفل الكريم

يسرني كرئيس لوفد لبنان للجمعية العامة، ان اعبر لكم عن تهاني بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والخمسين، وعن تمنياتي لكم بالنجاح في مهمتكم، منوهاً بالعلاقة الطيبة التي تربط لبنان ببلدكم "الغابون" من خلال وجود جالية لبنانية تنعم بحسن معاملتكم وضيافتكم.
كما اود ان اعبر عن شكرنا لسلفكم السيد جوليان هانت لرئاسته الفعالة للدورة السابقة.
اما سعادة الامين العام السيد كوفي انان فله منا كل التقدير للجهود التي يبذلها من اجل تحقيق اهداف المنظمة للتوصل الى عالم يسوده الامن والعدل والسلام.

السيد الرئيس،

كنا لسنوات مضت نأتي الى هذا المنبر نطلب دعم المنظمة الدولية، وكانت المنظمة تتجاوب معنا وتتخذ القرارات الداعمة لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه. ولا بد من شكر منظمة الامم لارسال قوات الـ UNIFIL على حدودنا مع اسرائيل وعلى الدعم المستمر الذي نلقاه من الوكالات المتخصصة التابعة لها.
اما اليوم فنأتي الى هذا المنبر وبلدنا قد تعافى واستعاد مكانته.
لقد انتقلنا :

من الدمار الى الاعمار،
من حكم الميليشيات الى حكم الدولة،
من الفوضى الى الاستقرار والامن،
من التشرنم الى الوحدة.

في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم كانت عبارة "اللبننة" تعني الفوضى والافتتال. اما اليوم فقد استعادت "اللبننة" مفهومها الحقيقي وباتت تعني: الحرية، الديمقراطية ، التنوع، والاعتراف بالآخر.

السيد الرئيس،

اتخذ مجلس الامن في مطلع هذا الشهر القرار رقم ١٥٥٩ المتعلق بلبنان. لهذا القرار وجهان، وجه اقليمي ووجه داخلي. بالنسبة الى الوجه الاقليمي، يطالب القرار بانسحاب جميع القوات الاجنبية المتبقية فيه".
فهناك قوات اسرائيلية لا تزال تحتل جزءاً من اراضيه (مزارع شبعا والنقاط الثلاث)، ونحن نطالب معكم بالجلء الفوري لهذه القوات.

كما نطالب من هذا المنبر بتوقف اسرائيل عن انتهاكاتها اليومية لأجواء لبنان.

وهناك أيضا قوات سورية موجودة في لبنان بناءً على موافقة سلطته الشرعية، وبموجب معاهدات موقعة بين لبنان وسوريا. ولبنان يوافق على وجود هذه القوات طالما أن الأوضاع الامنية في المنطقة تستدعي ذلك. لبنان لا يريد ان يبقى ولو جندي واحد غير لبناني على ارضه. واذا كان هناك من اختلاف بيننا وبينكم بالنسبة الى هذا الوجه من القرار الا انه اختلاف في مسألة توقيت هذا الانسحاب لا في مبدأ الانسحاب. والتوقيت هو موضوع بحث مستمر بين الحكومتين اللبنانية والسورية وعلى ضوء التطورات الامنية الإقليمية كما تراها الدولتان.

وللبنان موقف مؤيد للمقاومة الوطنية التي لعبت دوراً هاماً في تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي. اما بالنسبة الى الوجه الداخلي المتعلق بتعديل الدستور، فنعتبره تدخلاً في شؤوننا الداخلية لا نرضاه. قد يكون الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ هو اقدم دستور ديمقراطي في الشرق الاوسط. واذ عدلت المجالس البرلمانية المتلاحقة هذا الدستور مرات عدة ولكن دائماً من ضمن آلية التعديل الواردة فيه وبأكثريات مطلقة. لبنان بلد ديمقراطي حضاري، يلتزم القانون الدولي، ويحترم القيم والخصائل التي ينبع منها. لقد ساهم بلدي في تأسيس المنظمة الدولية سنة ١٩٤٥، ولعب دوراً ريادياً في وضع الشريعة العالمية لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨. كما حارب، من هذا المنبر، كل الحركات والموجات الغوغائية الهدامة التي تعيق مسيرة الحضارة وتطور الانسانية.

وها نحن نقف اليوم الى جانب المنظمة الدولية في كفاحها ضد الارهاب العالمي بكل اشكاله. لا سيما وأن لبنان ذاق مرارة الارهاب، ومرارة قتل الابرياء، ومرارة الخطف والتكيد، وهو لذلك يقدر ما يحدث اليوم في كل بقاع الارض من اعمال ارهابية تخريبية، ويتخذ موقفاً صارماً ضدها. كما نقف ايضاً ضد الذين لا يميزون بين الارهاب و النضال من اجل التحرر والاستقلال. ولا شك أن جهات عديدة تستثمر الارهاب لتلبسه كل من جاهد في سبيل إحقاق حق وطني مسلوب.

النضال الوطني حق وشرف، اما الارهاب فجريمة وجبن.

السيد الرئيس،

استعد لبنان استقراره وحريته، وهو ليس هنا ليطالب لنفسه بشيء بل للمنطقة التي يعيش فيها. فالمنطقة تعيش غلياناً عنيفاً، وتتطلع الى هذه المنظمة لإحلال السلام فيها لانها المنظمة الوحيدة التي تتحلى بالشرعية الدولية وتؤمن السلام والاستقرار.

ومن المنظور اللبناني نطالب المنظمة الدولية:

أولاً: الاسراع في حل قضية الشرق الاوسط، وذلك من خلال تطبيق قراراتها بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية سيده مستقلة، وإعطاء المهجرين الفلسطينيين حق العودة الى ديارهم. وكلما تأخر الحل المنشود، كلما تعقدت الامور وغرق الشرق الاوسط في دوامة العنف والحروب.

ثانياً: تحمّل المنظمة مسؤوليتها كاملة في تأمين الاستقرار في العراق واعادة ادارة البلاد الى ابنائها. لقد عانى الشعب العراقي الكثير من الالام، وهو يستحق الآن دعماً قوياً ومستمراً من المجموعة الدولية كي يبني لنفسه نظاماً ديمقراطياً حراً وعادلاً.

ثالثاً: مساعدة منطقة الشرق الاوسط، منطقة نشوء الأديان السماوية الثلاثة، لإيجاد نظام اقليمي مستقر مبني على العدل وحق الشعوب في تقرير المصير، نظام يحول دون التسابق الى التسلح وهدر الطاقات، نظام يلتزم جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: تشجيع قيام وتشكيل هيئات مدنية كخطوة أساسية على طريق الاصلاح. إذ لا يمكن ان نضمن قيام أنظمة ديمقراطية مسؤولة من دون هيئات مدنية متعددة ومتنوعة. فالديمقراطية تقوم على الاحزاب السياسية، على النقابات، على النوادي والهيئات والجمعيات الانسانية على انواعها. من دون هذه الهيئات المدنية، يبقى الكلام عن الديمقراطية والاصلاح مجرد كلام لا يمت للواقع بصلة.

السيد الرئيس،

لبنان ذو بعد اقليمي، لان له تطلعاً واضحاً بالنسبة الى منطقتيه، ودوراً رائداً في قيام حضارة مشرقية منبثقة من اعقق مبادئ المسيحية والاسلام. ولبنان ذو بعد عالمي، يتخطى حجمه وعدد سكانه، وذلك من خلال مغتربيه المنتشرين في كل بقعة من بقاع المعمورة، وهم حيث وجدوا رسل ابداع وانتاج. قد يفخر البعض بتصدير الأسلحة ونشر الجيوش، اما لبنان فيفخر، ومنذ فجر التاريخ، بتصدير اغلى ما عنده، شبابه الذين نجدهم يحتلون في كل القارات اعلى المواقع السياسية والاكاديمية، و الصناعية والتجارية.

يدعم لبنان منظمة الامم المتحدة، لأنه عالمي في نظرته للانسان ومصيره. عانى بلدي الكثير في بعض مراحل تاريخه الطويل، والسبب في ذلك يعود ربما الى عالميته، وانفتاحه، وحرية، وعطاءاته في كل الميادين.

ولأن لبنان اعطى الكثير، فلبنان يستحق الكثير.

وفي الختام، اتمنى للجمعية العامة وللجان المنبثقة عنها النجاح في معالجتها لكل البنود الواردة على جدول الاعمال، مؤكداً لكم بان لبنان سيسهم بجدية في كل منها خدمة لأهداف هذه المنظمة المؤتمنة على حرية الانسان والسلام العام.